

قالت تقارير صحافية إن الولايات المتحدة تقترب أكثر فأكثر من اليوم الذي سيطالب فيه الرئيس باراك أوباما الأسد بالتناحي فوراً عن السلطة.

ونقلت صحيفة النهار اللبنانية عن "مصادر أميركية مسؤولة" أن واشنطن تواصل مشاوراتها مع الأوروبيين وكندا لفرض عقوبات ضد قطاع النفط والغاز في سوريا، الذي تمثل عائداته ثلث الدخل الحكومي السوري.

ولمحت المصادر إلى أن استمرار أعمال القصف والقتل الواسعة النطاق التي شنتها قوات الجيش السوري في مدينة حماه منذ أيام قد تكون الحافز إلى ذلك. وقالت: "قد تفصلنا عن مثل هذا الإعلان مجزرة مماثلة" لما حدث الأربعاء.

وأضافت أن مثل هذا الإعلان يجب أن يدرس بدقة بالنسبة إلى وقعه ومضاعفاته وما يمكن أن يليه من خطوات وردود فعل محلية وإقليمية ودولية.

وكان المسؤولون الأميركيون يقولون في السابق أن عدم صدور مثل هذا الإعلان حتى الآن يعود إلى رغبتهم في عدم إعطاء نظام الأسد حجة للقول بأنه في مواجهة مع الولايات المتحدة، ولأنهم لا يريدون أن يبدو أوباما عاجزاً عن إرغام الأسد على التناحي بعد صدور مثل هذا الإعلان إذا أصر الأسد كما هو متوقع على البقاء في السلطة ومواصلة ممارساته.

ولكن يبدو أن التصعيد النوعي والكمي في العنف الذي تمارسه السلطات السورية ضد المدنيين وتحديدًا في حماه وما صاحبه من تهديدات وأدانات عالمية، ورغبة واشنطن في محو الشكوك التي تساور الكثير من السوريين بأنها يمكن أن تتعايش مع نظام الأسد في المستقبل، قد وضعتها على عتبة إصدار مثل هذا الإعلان.

وكان خيار فرض عقوبات على قطاع الغاز والنفط السوري من القضايا التي ناقشتها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون مع نظيرها الكندي جون بيرد الخميس في واشنطن، نظراً إلى وجود شركة نفط كندية تعمل في سوريا. ويقول المسؤولون الأميركيون أن الأوروبيين والكنديين هم الذين يملكون القدرة على مقاطعة هذا القطاع، لأنه لا شركات نفط أميركية تعمل في سوريا، كما أن صادرات سوريا النفطية (نحو 150 ألف برميل يومياً) لا تصل مباشرة إلى الأسواق الأميركية. وأوضحت المصادر الأميركية أنها تشجع على اتخاذ مثل هذه الخطوة.

وفي هذا السياق، التقى عدد من الناشطين السوريين أمس وزير الخارجية الكندي بيرد، الموجود في واشنطن، وسلموه رسالة تمنوا فيها مطالبة رئيس الوزراء الكندي الأسد بالتناحي عن السلطة، وفرض عقوبات على قطاع النفط السوري، والعودة مجدداً إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار صارم يدين العنف ويهدد بفرض عقوبات، وحض الحكومة الكندية بصفة كونها عضواً في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على إحالة مسؤولين سوريين على المحكمة الجنائية الدولية.

وشرح الوزير بيرد للوفد المؤلف من الباحث رضوان زيادة، والناشطين محمد العبدالله، وعاهد الهندي، موقف حكومته الداعي إلى وقف أعمال العنف بأي طريقة وفي أسرع وقت، مؤكداً أن حكومته ترفض الادعاءات القائلة بأن دعم المتظاهرين في سوريا سيؤدي إلى تورط المجتمع الدولي في نزاع عنيف في سوريا مماثل لليبيا، لأن التظاهرات السورية لا تزال سلمية إلى حد كبير.

وسلم الوزير الكندي الناشطين السوريين ورقة تضمنت الإجراءات التي اتخذتها حكومته من الاحتجاجات الدبلوماسية على تصرفات الحكومة السورية، إلى فرض عقوبات على شخصيات سورية مسؤولة، وإدانة سوريا في مجلس حقوق الإنسان، وانتهاء بتقديم الدعم المالي للجنة الدولية للصليب الأحمر لمساعدة ضحايا العنف في سوريا.

وليلاً، أعلن البيت الأبيض أن أوباما اتفق والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل على النظر في خطوات إضافية للضغط على الأسد. وقال إن الزعماء الثلاثة نددوا بالعنف في سوريا.

وقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية انه يتم تشجيع الامريكيين الموجودين في سوريا على المغادرة وضرورة تأجيل السفر الى هذا البلد في اعقاب اعمال العنف الواسعة النطاق بين الالف المحتجين والحكومة. وحذرت وزارة الخارجية انه في ضوء "الغموض والتقلب المستمر" يتم حث الرعايا الامريكيين على المغادرة فورا في الوقت الذي ما زالت فيه وسائل النقل متاحة. وشجعت ايضا الامريكيين على الاستمرار في الحد من اي عمليات تنقل غير ضرورية داخل هذا البلد،

واعتر البيت الأبيض أن الرئيس السوري بشار الأسد يأخذ سوريا ومجمل منطقة الشرق الأوسط في "طريق خطير".
وقال المتحدث باسم البيت الابيض جاي كارني: "سوريا ستكون أفضل من دون الأسد، والكثير من الأشخاص في سوريا والعالم باتوا يخططون لمستقبل لا يكون فيه الرئيس الأسد

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 06/08/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com